



العالم في حاجة إلى قيم التسامح والإنسانية

أساسية تتعلق بوجودنا البشري يحتمل على أبناء هذه الأرض أن يضعوا اليد فوق اليد للحفاظ على بيئتهم ومناخهم، وثرواتهم الطبيعية لكي تبقى حقوقا مشتركة تتناقلها الأجيال جيلا تلو الآخر، بشكل يسهم في تعزيز التنمية المستدامة كحق بشري اعترفت به المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

إن وجودنا اليوم وشهادتنا على ماضي هذا العصر يحتملنا علينا العمل كاخوة في البشرية لحماية أجيالنا القادمة، والحيلولة دون تعرضها لذات المخاطر والويلات التي عانى منها الجنس البشري في أيامنا هذه.

فما أحوالنا اليوم وفي كل مكان، وبالخاصة في منطقة الشرق الأوسط مهد دياناتنا الإبراهيمية الثلاث، إلى استصدار ميثاق اجتماعي جديد يوفر للمستضعفين الدعم الحقيقي والتضامن البشري بين الجميع، فالنفسيرات المتعددة ذات الإبعاد السياسية والمصالح الفريدة للمعتقدات الدينية قد ساهمت في شتات الكراهية ونبذ الآخر والخوف منه، وبالتالي الاعتقاد الخاطئ بوجوب إيقاع العنف على الآخرين. من هنا، تكمن المسؤولية المشتركة للقادة الدينيين اليوم في الدعوة إلى المحبة الأخوية، التي ستكون الأساس لإقامة أخوة إنسانية اجتماعية راسخة وثابتة تدمج وتستمع.

بمجرد الميلاد واكتسابه أدميته في المجتمع، فهي بالتالي لا تقبل المساومة أو الانتقاص منها. ولكي تضمن حكومات العالم هذه الحقوق الإنسانية لرعاياها لا بد لها وأن تعظم القواسم الإنسانية المشتركة، وأن تتجاوز الاختلافات في ما بينها، بشكل يسهم في تعزيز الصداقة الاجتماعية بين دول العالم على مستوى الحكام والحكوميين. فيكون التعاون والتضامن الإنساني هو الدرع الأقوى لمواجهة تحديات الطبيعة ومخارجاتها غير الصديقة للبيئة والصحة العامة. فكما ساهمت التكنولوجيا في تسهيل الحياة اليومية للفرد وقربت المسافات بين الشعوب، إلا أنها وفي الوقت ذاته أفرزت أوبئة وأمراضا مستحدثة لم يعدها العالم من قبل، ولم يكن حاضرا لمواجهتها والتصدي لها.

لقد ان الأوان أن نعترف في هذا العصر بحق كل فرد في الكرامة الإنسانية، وأن نترقي بهذا المبدأ إلى مستوى حق عالمي لا يقبل التنازل عنه أو المساومة حوله، فيكون هذا الحق هو الباعث والضامن الأساسي لتمتين الأخوة والصداقة الإنسانية بين الجميع، خاصة وأن الحياة بتحدياتها ومهمها أصبح من المتعذر مواجهتها بشكل منفرد ومنعزل. ففي الاتحاد البشري قوة وفي التفرقة بين الشعوب ضعف. فإنتامنا إلى إنسانية واحدة، وتشاركنا لمبادئ

يجب أن يعمل كالمظلة التي يستظل بها أفراد المجتمع، والتي تعمل على مكافأة المحسن المحب لأخيه، ومعاقبة كل من يضر المشر لبي جنسه ومجتمعه الذي يعيش به.

إن انتشار جائحة كورونا التي أفضت مضاجع العالم بدوله القوية والضعيفة، بثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الأخوة والصداقة البشرية هي الأساس في مواجهة التهديدات التي تصيب الجنس البشري. فالحروب التي يشهدها العالم اليوم لم تعد تقتصر على معارك الفرد في مواجهة الطبيعة، لتشمل معارك الفرد في مواجهة الطبيعة. ففايروس كورونا لن يكون الآفة والوباء الأخير الذي سيهدد الوجود البشري في صحته وعاقبته وفي قوته اليومي، إذ أن الطبيعة الحية تزخر بالتهديدات والويلات التي ستتل من الوجود البشري، إن لم تواجه بالعمل المشترك بعد التيقن من أن الحل العسكري أصبح مكلفا للجميع، ودلت على صواب التوجه الجديد بتراجع الكثير من المكونات التي أدت إلى تاجع الصراع، وخفوت الأصوات التي اعتادت الاستمرار في المعارك.

واعتبرت التضيق الذي تمارسه بعض القوى الدولية على تركيا، أمر حتى الآن في تراجع تدفق المرتزقة، بل ورحيل بضعة آلاف منهم، ووجود اتجاه قوي للتوصل إلى مخرج مناسب للتعامل

## في الأخوة والصداقة الاجتماعية

الرسالة، بانها ليست موجهة للغرب فقط بل إننا كمشرقيين معنيون بهذه الرسالة، حيث دعا البابا فرنسيس من خلالها إلى أن تكون لدينا الشجاعة الكافية لإعطاء صوت للذين يتعرضون للتمييز والتهميش، ذلك على أساس أن العالم قد وجد من أجل الجميع، وبأنا جميعا كبشر نولد على هذه الأرض بالكرامة الإنسانية نفسها.

إن الاختلاف بين البشر في الإمكانيات والروحانيات يجب ألا يقف حجر عثرة في سبيل تحقيق المساواة مع الغير كعماد للعلاقة الأخوية والتضامن الإنساني. فالمجتمعات البشرية بحاجة اليوم إلى أن تبدأ بقبول العيش المشترك في ونام وسلام بين الكونين لها، دون الحاجة لأن يكون الجميع متشابهين.

إن التحديات التي يواجهها عالمنا اليوم من انتشار الكراهية وعدم التسامح، بحاجة إلى محبة حقيقية تمهد الطريق نحو تعزيز الأخوة والصداقة الاجتماعية. فالمحبة هي أكثر من مجرد مشاعر داخلية تتلاعب بالعواطف وتدعغ الأحاسيس، وإنما هي الأداة والوسيلة التي تجعل من الفرد المحب باحثا عن العدل والسلام البشري. فلنأخذ مثلا ما قلنا من آدم، وقلنا دعوات إيمانية روحانية تدعونا إلى أن نقبل بعضنا البعض كاخوة وأخوات، باعتبارنا حملة لرسائل سماوية تدعو إلى احترام الفرد وتقديمه كأساس للعلاقات الاجتماعية.

إن ما يقوم به البعض من ممارسات قوامها الكراهية والعنصرية تشكل خطرا محدقا لا يمكن تجاهله أو التنكر له، فهذه السلوكيات البشرية تدفع نحو تهيمش الآخر والتمييز ضده وإقصائه، بشكل يضعنا جميعا أمام تحد كبير، بصراف النظر عن معتقداتنا وإيماننا، إذ لا بد من العمل الجماعي المشترك لإعمال المعنى الحقيقي للمحبة البشرية، وأن تسعى لوحدة الصف البشري بشكل يسهم في تحقيق العدالة والسلام اليومي. فالقوانين الوطنية والساتير الوضعية يجب أن تكون هي الأساس في تعزيز الأخوة الإنسانية، وذلك من خلال إرساء قيم المواطنة ومفهومها القائم على أساس التنوع، وتعزيز حرية الدين والمعتقد ضمن إطار سيادة القانون، الذي

داخل كل فرد الرغبة في العيش في ونام وسلام مع الغير، بحيث يصبح الفرد واحدا مع الآخرين، وليس الوحيد بين الآخرين. فالحديث النبوي الشريف يدعو إلى أن "المرء على دين خليله، فلينظر أحدكم من يخال، وأن المؤمن مرآة أخيه المؤمن". وفي ذات السياق يؤكد المحمد العلامة الشيخ عبدالله الهري بالقول "أختر نفسك صاحبا صالحا"، وأن "من أراد الترفي فليصاحب الأخيار".

هذا هو محور الرسالة العامة الثالثة لفضيلة البابا فرنسيس التي وقعها في مدينة أسيزي يوم الثالث من أكتوبر الماضي، والتي خطها قداسه متأمرا بوثيقة "الأخوة الإنسانية" التي وقعها مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في مدينة أبوظبي. فهذه الرسالة البابوية الجديدة تمثل دعوة إنسانية من قمة الكنيسة الكاثوليكية موجهة إلى بني البشر تدعوهم إلى التفكير بأن الله قد خلق الناس أجمعين وجعلهم متساوين في الحقوق والواجبات وفي الكرامة الإنسانية، ويأن الأديان على اختلاف رسلها والمبادئ التي يعتنقها أنصارها تدعو إلى عيش الأخوة الصحيحة القائمة على وجوب التعامل مع الفرد على أساس احترام أدميته، وقبول الآخر والعيش المشترك.

إن الأخوة والصداقة الاجتماعية تقوم على أساس تجنب كافة أشكال العدوان والغتنة، والعيش الأخوي تجاه الأشخاص الذين لا يتشاركون في الإيمان نفسه، وهي المبادئ ذاتها التي نادى بها القديس فرنسيس الأسيزي لدى زيارته السلطان الملك الكامل في عام 1219 في مدينة دمياط المصرية. وقد شاركت العام الماضي أخوتي من اتباع الديانات المختلفة، في أسيزي الصغيرة، الاحتفال بذكرى مرور ثمانمائة عام على هذه الزيارة، وتناولنا خلالها أخلاقيات التضامن الإنساني وأهمية الحوار بين أتباع الديانات والثقافات المختلفة.

إن الأخوة الإنسانية تقوم على أساس بشرية لها أبعاد دينية وروحية، فعلى الفرد لشقيقه الفرد يجب أن تتحدى الحدود الجغرافية والمكانية، وأن تكون هذه المحبة عفوية لا تشوبها شائبة أو فائدة مادية فردية، بحيث تتجاوز هذه المحبة المصالح البشرية الدنيوية الضيقة لصالح تعظيم القيم الإنسانية، وتقديم يد العون للغات المجتمعية المهمشة المهتلة بالفقر والعوزين والمرضى والمعاقين. وهنا، تظهر حكمة البابا فرنسيس وفطنته، كما تشير الدكتوراة نابيلة طيارة في تعليقها على

الأمير الحسن بن طلال  
رئيس منتدى الفكر العربي

هذا هو محور الرسالة العامة الثالثة لفضيلة البابا فرنسيس التي وقعها في مدينة أسيزي يوم الثالث من أكتوبر الماضي، والتي خطها قداسه متأمرا بوثيقة "الأخوة الإنسانية" التي وقعها مع شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في مدينة أبوظبي. فهذه الرسالة البابوية الجديدة تمثل دعوة إنسانية من قمة الكنيسة الكاثوليكية موجهة إلى بني البشر تدعوهم إلى التفكير بأن الله قد خلق الناس أجمعين وجعلهم متساوين في الحقوق والواجبات وفي الكرامة الإنسانية، ويأن الأديان على اختلاف رسلها والمبادئ التي يعتنقها أنصارها تدعو إلى عيش الأخوة الصحيحة القائمة على وجوب التعامل مع الفرد على أساس احترام أدميته، وقبول الآخر والعيش المشترك.

## مسار جنيف الليبي مدفوف بالفرص السياسية والتحديات الأمنية

وتأكدوا أن لعبة المرتزقة والعصابات المسلحة والإرهابيين والمتطرفين يمكن أن تنفصلت من عقابها، وتوجه نيرانها إلى جهات رعتها أو غضت الطرف عنها، بل أوشكت أن تفتح نافذة لصراعات دولية تصعب ليبيا مسرعا رئيسيا لها.

### أفقره لن ترضح بسهولة للتطورات الإيجابية الجديدة، وستشجع العناصر التابعة لها في طرابلس للتمرد على العملية السياسية

عندما التفقت إرادة المجتمع الدولي إلى هذه النقطة استجتمعت القوى الحزبية طاقتها السياسية، ومارست ضغوطها بطريقة منتجة هذه المرة، الأمر الذي سهل مهمة الاجتماعات التي خاضت في تفاصيل قضايا لم يكن مسومحا التطرق إليها من قبل، أو يجري وضع العراقيل في طريقها، فنظرة سريعة للقيادات التي اجتمعت في المحطات المختلفة تكفي للتيقن بأن هناك تغييرا ملموسا في إدارة الأزمة.

يرجع من التحولات الجديدة من راهونا على إرادة الليبيين الكامنة في الفروع الحية داخل المجتمع، وبخسر وضعا كل يبهضم في سلة الفوضى واستدعاء التدخلات الخارجية والترجيب بها، وبالتالي سوف يعاد تشكيل المشهد بطريقة تتسق مع الواقع.

من المرجح أن تتوقف عملية النفخ في التيار الإسلامي الذي وجد حلفاء واكتسب ثقته ودعمهم، حتى تمكن من جني ثمار، لكن الآن نتابه شكوك متعاظمة بشأن تراجع حظوظه السياسية، لأن المشهد بعد مؤتمر جنيف سوف يتم تدويره وفقا للمعطيات الحقيقية على الأرض وليس انطلاقا من خيالات وأحلام السيطرة المستمرة.

مع الكاتبة المسلحة، التي تشعر بالقلق، ما دفعها ووعاتها أحيانا للتحريض على استئناف الحرب في بعض مدن الغرب الليبي، لأن هناك مخاوف متراكمة من ارتداد الحل السياسي إلى صدور هؤلاء، وتناوبت المصادر أن أفقره لن ترضح بسهولة للتطورات الإيجابية الجديدة، ولن تكف عن تشجيع العناصر التابعة لها في طرابلس للتمرد على العملية السياسية، والسعي نحو التوسع في המחسكات واختلال صدامات لقلب الطاولة التفاوضية.

واستشهدت بما رده وزير الدفاع في حكومة الوفاق صلاح الدين الفروش قبل يومين بشأن وجود تحركات تابعة للجيش الوطني الليبي نحو الغرب، فلها المتحدث باسم الجيش اللواء أحمد المسماري، غير أن الإصرار عليها يوجي بتوقع مناوشات تقوم بها جهات تجد نفسها متخجرة من نجاح التحركات الحالية وصولا إلى محطة جنيف، والتي تحدد مصير الأزمة الليبية إلى حد بعيد.

ويقود مسار جنيف إلى بلورة رؤى سياسية وعسكرية واقتصادية صحيحة، تنهي جزءا معتبرا من الفوضى التي تسببت في ليبيا، ومنحت الميليشيات مساحة كبيرة للحركة والحصول على مكاسب مادية كبيرة، وابتزاز الحكومة والمجلس الرئاسي، ووفرت أجواء مواتية أمام تركيا لعقد اتفاقيات وصفقات مع رئيسها فايز السراج.

تنتظر الدوائر السياسية تنفيذ قرار السراج بالرحيل عن منصبه قبل نهاية الشهر الجاري، وعدم التحايل على هذا الوعد، والبحث عن زرائع تعطل الخطوة، التي ربما تتأخر إلى حين انعقاد جنيف أو حتى نقله إلى مكان آخر، وفي كل الأحوال هناك مخارج تتعلق بإعادة هيكلة السلطة سوف تظهر قسماتها وتنتهي علاقة السراج بالحكومة. ويشير متابعون، إلى أن اللحظة الحاسمة التي فرضت على الأطراف الفاعلة إعادة تقييم مواقفها قد بدأت، ووصل هؤلاء إلى نقطة تحتم النظر للأمام،

الأمم المتحدة، وهدفها الإعداد لعملية سياسية متماسكة قابلة للحياة، وتتجنب أخطاء المراحل السابقة، وتمنح فرصة للقوى الوطنية للمشاركة فيها.

وأضافت أن الأمم المتحدة استوعبت الدروس التي أفضت إلى عقم الحل الفترة الماضية، وعازمة على تهيئة الأجواء لإطلاق عملية قابلة للتنفيذ هذه المرة، وتتوافر لها عوامل دعم داخلية وخارجية بعد التيقن من أن الحل العسكري أصبح مكلفا للجميع، ودلت على صواب التوجه الجديد بتراجع الكثير من المكونات التي أدت إلى تاجع الصراع، وخفوت الأصوات التي اعتادت الاستمرار في المعارك.

واعتبرت التضيق الذي تمارسه بعض القوى الدولية على تركيا، أمر حتى الآن في تراجع تدفق المرتزقة، بل ورحيل بضعة آلاف منهم، ووجود اتجاه قوي للتوصل إلى مخرج مناسب للتعامل

وقف إطلاق النار، والالتزام بالخطوط الحمراء الملونة والضمنية بشأن العمليات العسكرية، التي يفضي تخليها إلى قلب التطورات الإيجابية الحاصلة في المعادلة الراهنه.

توصلت اجتماعات بورنيقة الثانية إلى تفاهات عريضة حول المناصب السيادة، وقيلعت لقاءات الفرقة شوطا في المقاربات العسكرية بين ممثلين للجيش الوطني الليبي برئاسة المشير خليفة حفتر، وآخرين يمثلون حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، ضمن اجتماعات اللجنة العسكرية (5 + 5)، وأشادت بحصيلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ووضعت جدولاً لها، وجملة من الضوابط لنجاحها.

وأوضحت المصادر ذاتها أن المهمة شاقة وليست هينة، ولا يوجد تعارض بين الاجتماعات المختلفة، لأنها تصب في النهاية داخل بوتقة واحدة، تشرف عليها

وتجد مصر فرصة في هذه التحركات السياسية للتغلب على المشكلات التي أعاققت الطريق إلى الحل، وجعلتها تلوح مضطرة إلى التدخل عسكريا في يونيو الماضي.

وأسهمت الحوارات التي عقدت في مونترلو بسويسرا، وبورنيقة في المغرب، والغردقة بمصر، وكذلك انعقاد مؤتمر برلين الثاني في الخامس من أكتوبر الجاري، في تحريك الجمود الذي اعتري العملية السياسية منذ انعقاد مؤتمر برلين الأول في 29 يناير الماضي، وإشاعة أجواء من التفاؤل حول وجود إرادة دولية مختلفة للحل.

تزايد التفاؤل مع الصمود النسبي لوقف إطلاق النار، ومواجهة محاولات الإخلال بضوابطه، وتدخل الولايات المتحدة بثقة، وبعض القوى الإقليمية والدولية، لتجاوز عقبات متعلقة باستئناف النقط، والحفاظ على عدم خرق



تحركات إقليمية ودولية لكسر الجمود السياسي في ليبيا

محمد أبو الفضل  
كاتب مصري

القاهرة - هل سيتم التمام مؤتمر جنيف منتصف أكتوبر الجاري، أم يمكن تأجيله وترحيله إلى موعد آخر؟ هل يُعقد أصلا في جنيف أم ينقل إلى إحدى المدن التونسية لأسباب لوجستية؟ هل تستطيع رعاية البعثة الأممية الواضحة كسر الحلقات الصلبة في بعض المانعات الليبية، والتوجسات الإقليمية، والتناقضات الدولية؟

أسئلة كثيرة تطرح حول ملابسات مؤتمر جنيف الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، وتقول عليه بعض الدوائر السياسية لإحداث نقلة في المسيرة المعقدة، وتجاوز جانب من الصعوبات التي تواجه عملية فكك الأزمة والتخلص من هيمنة بعض الجهات المستفيدة من استمرارها، حيث بدأت عملية تسخين عسكري جديدة قد تؤدي إلى تخريب الهدوء الحذر الذي خيم على ليبيا لفترة الماضية.

قالت مصادر سياسية لـ"العرب"، إن مؤتمر جنيف تم تأجيله إلى شهر نوفمبر المقبل، كي يتسنى الانتهاء بدقة من الترتيبات الخاصة به، وحل بعض المشكلات على مسارات سياسية وعسكرية واقتصادية متباينة، لأن مهمة المؤتمر الرئيسية وضع جدول أعمال يهني الأوضاع لتقبل التغييرات في الحكومة، وشكل المجلس الرئاسي، وتحسين ما يترتب على ذلك من تداعيات تمس جوهر التوازنات الليبية.

وأضافت المصادر أن اجتماعات خاصة بلجنة الدستور تبدأ لقاءات جادة في القاهرة الأحد، وتضم وفودا ليبية، برلمانية وسياسية وقانونية، بغرض إعداد مسودة لشكل الدستور الذي سوف يحكم المرحلة المقبلة، ويحدد حلولاً لغترات قانونية استتفرها البعض للتحكم في كثير من مفاصل الدولة، ولتجنب حدوث تجاوزات تعطل الطريق المتوقع المضى فيه عقب مؤتمر جنيف.